

اقتصاد

السماح باستبدال بطاقات الصراف للمتقاعد بموجب وكالات قانونية

عبد الهادي شباط

واقفت رئاسة مجلس الوزراء على تسليم بطاقات الصراف الآلي للمتقاعد الذي لا تسمح حالته الصحية الوصول إلى المصرف، وذلك بناء على مقترحات المصرف التجاري السوري.

جاء ذلك بموجب الكتاب رقم ١/١١٦٤٧/١٧

الموجه إلى وزير المالية مأمون حمدان.

وكانت وزارة المالية خاطبت رئاسة مجلس الوزراء بمقترح المصرف التجاري بمنذرة

حصلت «الوطن» أيضاً على نسخة منها تضمنت أنه حرصاً من المصارف على استلام

المتقاعدين لمعايشاتهم التقاعدية عن طريق بطاقة الصراف الآلي فيما إذا كان المتقاعد

بحالة صحية لا تسمح له بالوصول إلى فرع المصرف التجاري الذي لديه البطاقة بسبب

الظروف الراهنة والحصر المفروض على بعض المحافظات، حيث يقترح المصرف آلية

لتسليم بطاقات الصراف الآلي للوكيل من أقارب الموكل من الدرجة الأولى بموجب وكالة

عامة أو خاصة مصدقة أصولاً بتاريخ حديث لا يتجاوز الأسبوع على أن يصدق عليها

النائب العام في المحافظة التي تستخدم بها، وتضمن الوكالة بعبارة صريحة لاستلام

بطاقات الصراف الآلي والرقم السري الخاص بالبطاقة على أن يتم تقديم بيان عائلي مصدق

وحديث يبين درجة القرابة للوكيل والموكل وإخراج قيد حديث للوكيل.

إضافة إلى السماح بتسليم بطاقات الصراف الآلي للوكيل القضائي الموقت من المتقاعد

(الغائب أو المفقود) وذلك بعد تثبيت القاضي الشرعي من كون المتقاعد الغائب أو المفقود ما

زال على قيد الحياة وعدم وجود أي ملاحقة قضائية أو أمنية بحقه قبل إصدار قرار

الوكيل أو الوصي وذلك وفق كتاب وزارة العدل رقم ٢١٤١/ت/١٧٤١٧/٢٠١٤ تاريخ

١/١٠/٢٢ عليه رقم ٢٠١٤/١٠١٤/١٠١٤ تاريخ السوري إمكانية الموافقة على الآلية المقترحة.

علي محمود سليمان

بين مدير المدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية أكرم الحسن أن الوزارة وضعت حجر الأساس لعدد من المناطق الصناعية والحرفية في الساحل السوري وبدأت في أعمال التنفيذ لها وذلك بعد زيارة رئيس مجلس الوزراء إلى محافظتي طرطوس واللاذقية، حيث تبلغ التكلفة التقديرية لإقامة ٦ مناطق صناعية وحرفية في المحافظتين أكثر من ٥,٣ مليار ليرة سورية، مقسمة إلى ٢,٧ مليار ليرة سورية في طرطوس و٢,٦ مليار ليرة سورية في اللاذقية.

وفي حديثه لـ«الوطن» أوضح الحسن أن المناطق الصناعية والحرفية في محافظة طرطوس هي ٣ مناطق صناعية وحرفية بتكلفة تقديرية تبلغ أكثر من ٢,٧ مليار ليرة سورية، وموزعة إلى المنطقة الصناعية الأولى في مدينة الشيخ بدر على مساحة ٧,٥ هكتارات وبتكلفة تقديرية بحوالي مليار ليرة سورية، والمنطقة الصناعية والحرفية الثانية في مدينة الدريكيش بمساحة ٤,٥ هكتارات وبتكلفة ٧٧٩ مليون ليرة سورية، والمنطقة الثالثة تقع في مدينة صافيتا بمساحة ١١ هكتاراً وبتكلفة ٩٥٠ مليون ليرة سورية.

موضحاً أنه تم رصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه المناطق من خلال مجلس التخطيط الأعلى وقرار وزير المالية، وقد تم إبرام عقود التنفيذ مع شركات القطاع العام وتصديقها وأعطيت أوامر المباشرة بتاريخ ٩/١٧ ضمن برنامج زمني مدته ٢٠٠ يوم لكل منطقة، ومن خلال جولات التتبع لتنفيذ هذه المناطق تم اللقاء مع اللجان الخاصة لكل منطقة التي يترأسها رئيس الوحدة الإدارية ومع الجهات المنفذة وكوادر الإشراف والتأكيد على وضع برامج زمنية مضمونة لنهاية العام كون هذه العقود من الموازنة الاستثمارية لهذا العام، لذلك نسعى أن نضغط المدد الزمنية حتى يتم اتفاق ذلك مبلغ ممكن هذا العام.

وبهذا الخصوص أصدر وزير الإدارة المحلية القرار ٢٢٤٩/ الذي منح بموجبه الوحدات الإدارية العائدة لمحافظة طرطوس مساهمة في إنشاء المناطق الصناعية والحرفية، حيث تم منح الوحدة الإدارية في الشيخ بدر مبلغ ٧٥٠ مليون ليرة سورية لتنفيذ فقرة المباني

مدير المدن الصناعية لـ«الوطن»: التنفيذ خلال ٢٠٠ يوم وفتح باب الاكتتاب وتخصيص المقاسم بعد تنفيذ ٧٥ بالمئة من البنى التحتية

الحكومة تخصص أكثر من ٥,٣ مليارات ليرة سورية لإقامة ٦ مناطق صناعية وحرفية في الساحل السوري

الشركة العامة للطرق والجسور في تنفيذ أعمال البنى التحتية، وكون تضاريس المنطقة قاسية تم الطلب للجنة المنفذة أن تتعاقد مع إحدى شركات القطاع العام لتسوية الموقع للاستفادة من نواتج الحفر في تسوية الموقع ومن ثم المباشرة بأعمال البنى التحتية لكل مرحلة.

وفيما يتعلق بالمنطقة الصناعية والحرفية في مدينة اللاذقية فأوضح الحسن أنها تمتد على مساحة ٣٥٠ هكتاراً، وقد تم منح مبلغ ١٣٠ مليون ليرة سورية لاستكمال أعمال البنى التحتية فيها، حيث تبلغ نسبة الاستمرار فيها حوالي ٤٠ بالمئة، ولذلك تم التوجيه لإعادة النظر في المخططات التنظيمية للمنطقة، والتعاون مع المحافظة لحل مشكلة إشغالات الأراضي للمساحات المتبقية من المنطقة الصناعية، وتم رصد اعتمادات لإقامة محطة تحويل كهربائية بكلفة ٢٨٠ مليون ليرة سورية لتغذية المنشآت الصناعية بالطاقة الكهربائية.

ولفت الحسن إلى أن المواقع التي تم تحديدها لإقامة مناطق صناعية جديدة في محافظتي طرطوس واللاذقية تم الاتفاق عليها مع هيئة التخطيط الإقليمي، وجميعها تقع على أطراف المدن بحيث يتم تنفيذ المنطقة الحرفية وفق برنامج تخطيطي بشكل يمنع التلوث إن كان للهواء أو المياه أو التربة، فكل هذه المواقع صناعية والحرفية مكملة لبعضها.

منوهاً إلى أنه تم فتح باب الاكتتاب في هذه المناطق وعندما تصل نسب التنفيذ إلى ٧٥ بالمئة سيتم البدء بتخصيص المقاسم للصناعيين والحرفيين، حيث يتوقع أن تكون جاهزة مع نهاية العام القادم ٢٠١٨، وهذه المناطق ستكون خاضعة لكل بنود القرار ٢٧٧٧/ لعام ٢٠١١ والخاص بتنظيم الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية، بحيث تكون الأساط مريحة للصناعة بدفعة على نحو ٢٠ بالمئة من قيمة المقسم، وبماقي المبلغ يقسط على ٥ سنوات أو على ١٠ سنوات بموافقة رئيس الحكومة وبفائدة ٥ بالمئة.



حلب، وهي بمساحة ٣٥ هكتاراً وبتكلفة نحو مليار ليرة سورية، وقد باشرت الجهة المنفذة في أعمال الشريحة الأولى والثانية والبنى التحتية، ويتوقع أن تكون منطقة صناعية مركزية نتيجة موقعها بما يسمح بإقامة صناعات كبيرة غير ملوثة ضمنها.

وفي مدينة الفرداحة تم تخصيص مساحة ٣ هكتارات لتنفيذ منطقة صناعية وحرفية، وبتكلفة تصل إلى ٦٣٢ مليون ليرة سورية، وقد تم تنفيذ أعمال فيها بقيمة ٣٠٠ مليون ليرة سورية، مع إعداد المخطط التنظيمي للمنطقة ويتوقع أن تصل أعمال التنفيذ مع نهاية العام إلى نسبة ٩٠ بالمئة، ويمكن أن يتم استثمارها من مجلس مدينة الفرداحة بحيث يقوم ببناء المقاسم فيها واستثمارها.

وفي مدينة جبلة تم تحديد مساحة ٢٥ هكتاراً لإقامة منطقة صناعية وحرفية في بلدة ديرودان، وبتكلفة نحو مليار ليرة سورية، وقد باشرت الجهة المنفذة وهي

والإنشاءات، أما الوحدة الإدارية في الدريكيش فقد منحت مبلغ ٦٩ مليون ليرة سورية على بند الأراضي ٥٠٠ مليون ليرة سورية على بند المباني والإنشاءات، والوحدة الإدارية في صافيتا تم منحها ٧٠٠ مليون ليرة سورية على بند المباني والإنشاءات.

صافيتا: إن المنطقة الصناعية والحرفية في مدينة طرطوس تمتد على مساحة ١٠٠ هكتار وقد وصلت نسبة الاستثمار فيها إلى ١٠٠ بالمئة، وفي مدينة بانيناس تم تنفيذ المنطقة الصناعية على مساحة ٣٥ هكتاراً وتم تخصيص ٣٠٠ مقسم صناعي فيها ويتوقع أن تدخل الإنتاج مع نهاية العام القادم.

أما بالنسبة لمحافظة اللاذقية فيشير مدير المدن الصناعية إلى تحديد ٣ مواقع لإقامة مناطق صناعية وحرفية فيها، بتكلفة إجمالية تزيد على ٢,٦ مليار ليرة سورية، وهي المنطقة الصناعية في بلدة فدري كركيت وهي تبعد عن اللاذقية مسافة ٣٥ كم وتقع على طريق

رئيس اتحاد شركات التأمين لـ«الوطن»:

إحداث مركز تدريب لتأهيل خبراء في قطاع التأمين

الوطن

لم يمر الإثنين التأميني أمس من دون أن يختتم الأمين العام لاتحاد شركات التأمين باخري ذات نوعية أفضل وذلك حسب نوعية الشبكة الهوائية وعمرها ونوعية الأسلاك المركبة ومدى قدرتها الاستيعابية لنقل التيار الكهربائي بشكل سليم.

وأشار على أنه من الصعب استبدال الشبكات الهوائية بشبكات أرضية في الريف لأن تكلفتها المالية كبيرة جداً وتحتاج إلى وقت طويل وصعوبة التنفيذ، إضافة إلى وجود صعوبات أخرى ترتبط بالطبيعة الجغرافية للريف لكثرة التعرجات الطرقية وضيقها، ووجود منازل غير منتظمة، لافتاً إلى أن المشكلات الموجودة هي أعطال عابرة وطبيعية يمكن أن تحصل في أي لحظة، ولكن بشكل عام موضوع الكهرباء مستقر وجيد في المحافظة.

وأكد أنه وبعد الحصول على الاعتمادات المالية اللازمة، سوف يتم العمل بإجراء التجهيزات الضرورية استعداداً لفصل الشتاء خلال الأيام الثلاثة القادمة، سواء من حيث تركيب محولات واستكمال صيانة الشبكات الهوائية في العديد من المناطق، وخاصة في مناطق ريف جبلة، لافتاً إلى أنه منذ أكثر من أسبوعين ورشات الكهرباء في اللاذقية بدأت عملها في إجراء الصيانات اللازمة.

مبيناً أنه سيتم تركيب ٥ محولات قريباً

جداً المناطق ريف جبلة والديلة، وتنفيذ كل الموافقات التي تم الحديث عنها مسبقاً، لتكون الشبكة الكهربائية جاهزة في المحافظة والريف خلال فترة زمنية أقصاها

بداية شهر كانون الأول من هذا العام.

وأضاف: سيبقى العمل مستمراً في بعض الشبكات القديمة، بينما يتم تحضير دراسات مفصلة لاستبدالها وفقاً لإمكانات

والاحتياجات، إلا أنها ستتم مراقبتها بشكل دائم من مرافق الشبكات لأنها قد تفصل في أي لحظة وخاصة في حالات التحمل الزائد

والمواضع.

وفي السياق قال: «هناك العديد من العقود التي ستنتقد في قطاع الكهرباء تم توقيعها

مع الجانبين الروسي والإيراني، مبيناً أنه سيتم الإعلان عنها لاحقاً بعد إجراء الدراسات اللازمة والنهائية للتنفيذ، مشيراً

إلى أنه سيتم بناء محطة توليد جديدة في اللاذقية، إضافة إلى تجديد محطات توليد في بانيناس والزارة. كما رد التحسن

الكبير بالمجمل للكهرباء في سورية وخاصة بعد تحرير العديد من حقول النفط إلى الانتصارات الكبيرة التي حققها الجيش العربي السوري، والتوجهات المستمرة

من الوزارة والمتابعة اليومية لتطوير قطاع الكهرباء في سورية.

تأمين، حيث يسمح ويؤهل المستوى الثالث وهو محترف تأمين أن يشغل مهمة مدير في قطاع التأمين، وأوضح أن التركيز على ثقافة العمل ضمن فريق منسجم ومؤهل في القطاع التأميني يساهم في تطوير العمل وخاصة أن المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار تتطلب طاقات بشرية قادرة على تأمين المهام التي ستكون مطلوبة من قطاع التأمين في مختلف مجالات التأمين، حيث سيكون قطاع التأمين في حالة منافسة لثبات قدرته على العمل وتغطية السوق المحلية.

كما كشف مراد أن الاتحاد يعمل على إنجاز خطط ودراسات، متوقع أن يكون لديها أثر إيجابي فاعل في قطاع التأمين، وبهذا الاتجاه يساهم الاتحاد في إنجاز ملتقى التأمين، حيث سيكون من الرعاة الأساسيين رغم أن الاتحاد لن يكون محاضراً وإنما سيكون مشاركاً وتفاعلاً مع كل النقاشات والآراء والمقترحات التي ستدور خلال الملتقى، وأن الاتحاد يسعى لدراسة سوق التأمين وتحليل عواملها وطرقها وتنظيم وتنسيق أعمال التأمين وفقاً لمتطلباتها، والعمل على تعزيز الثقة بقطاع التأمين وتحقيق التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة به محلياً وعربياً ودولياً.



الخبرات والكفاءات المحلية المتوفرة، إضافة لطلب بعض الخبرات الخارجية في حال الحاجة لذلك.

وحول تفاصيل هذه الدورات بين أن المنهاج الذي بحثه يشتمل على ٢٥٠ ساعة تدريب، ضمن ٣ مستويات مبتدأ ومتوسط ومحترف

«الأشغال» تضع شروط مشروع أتمتة وثيقة حق الاستفادة من مساكن الدولة

صالح حميدي

تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان على مشروع دراسة وتصميم وتنفيذ برنامج مركزي لأتمتة وإصدار وثيقة حق الاستفادة تتعلق بكل عمليات الشراء أو التخصيص بمسكن أو مقسم سكني شعبي أو اجتماعي للمواطنين من الجهات العامة أو ممن استفاد من مسكن من الجمعيات التعاونية السكنية تنفيذاً للمرسوم ٣٧ للعام ٢٠١٤ وآليات التنفيذ وذلك بهدف تبسيط إجراءات حصول المواطن على البيانات المطلوبة حيث يحصل المواطن على البيانات المطلوبة من مكان واحد في حين يضطر حالياً إلى مراجعة أكثر من جهة للحصول على هذه البيانات ويهدد ذلك إلى زيادة الوضعية في البيانات والإسراع في إنجازها والسير باتجاه مفهوم الحكومة الإلكترونية.

وتسعى الوزارة من هذا المشروع الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، إلى تطوير ثقافة المعلومات لدى أجهزتها الإدارية والمدرجات والهيئات التابعة لها لرفع كفاءة العمل وتنظيمه والحد من الهدر من خلال اتصالاتها ومنها

إصدار وثيقة حق الاستفادة باستخدام نظم قواعد البيانات

العلائقية والنظم البرمجية المتكاملة بما يخدم آلية تطوير

العمل الإداري وذلك لتحقيق نظام برمجي فعال ومتكامل يتميز

بالمرونة وقابلية التطوير.

وتتضمن مكونات المشروع إلى ثلاث مراحل يبدأ بالمرحلة

التحليلية وتتضمن وسائل الوصول إلى البيانات من جهات القطاع العام التي تشيد وتبيع المساكن الاجتماعية أو

الشعبية للمواطنين أو تقوم بتخصيص وبيع المقاسم السكنية الاجتماعية أو الشعبية للمواطنين ووزارة الأشغال

والعمامة والإسكان ومديرية التعاون السكني والمؤسسة العامة للإسكان ومؤسسة الإسكان العسكرية والمؤسسة الاجتماعية

العسكرية فرع التعاون السكني والعسكري ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية ومركز البحوث العلمية وهيئة الطاقة

الذرية وهيئة الاستشعار عن بعد وغيرها.

وتتضمن هذه المرحلة العديد من الخيارات أبرزها تهجير

بيانات هذه الجهات للنظام أو البرامج المنوي إنجازه أو إعداد وصلة برمجية معه أو إعداد واجهة بكل جهة عبر

البرنامج وإتاحة ساحات للدخول إليه إلى هذا النظام أو على وثيقة عدم الاستفادة.

«النفط» لـ«الوطن»:

نحو نصف مليون أسرة حصلت على ٧٢ مليون لتر مازوت للتدفئة

الوطن

بلغت كمية مادة مازوت التدفئة التي قامت شركة محروقات بتوزيعها على الأسر حتى تاريخ ١٢ تشرين الأول الحالي نحو ٧٢,٨ مليون لتر مازوت، موزعة على أكثر من ٤٩٤ ألف أسرة، وذلك وفق جدول التوزيع الذي بدأ بتاريخ ١٥ تموز ٢٠١٧ لمصلحة أسر الشهداء وجرحى الجيش، ومن تاريخ

١ آب ٢٠١٧ لباقي الأسر.

وفي تفاصيل بيان توزيع مازوت التدفئة على الأسر (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد سجلت محافظة دمشق

توزيع أكثر من ٢٢,٤ مليون لتر مازوت موزعة على أكثر من ١١٢ ألف أسرة،

في حين تم توزيع أكثر من ٧ ملايين لتر مازوت في محافظة السويداء على نحو ٧٠ ألف أسرة.

وفي محافظة حماة تم توزيع أكثر من ٨,٣ ملايين لتر مازوت على نحو ٨٤ ألف أسرة، وفي محافظة حمص تم

توزيع قرابة ٧ ملايين لتر مازوت على نحو ٥٤,٤ ألف أسرة، ومحافظة

طرطوس قام فرع شركة محروقات بتوزيع أكثر من ٦,٨ ملايين لتر مازوت على أكثر من ٦٠ ألف أسرة.

وفي اللاذقية تم توزيع أكثر من نحو ٤ ملايين لتر مازوت على أكثر من ١٩ ألف أسرة، وفي ريف دمشق تم توزيع أكثر

من ٣,٦ ملايين لتر مازوت على أكثر من ١٨,٣ ألف أسرة، وفي محافظة حلب تم

توزيع نحو ١٠ ملايين لتر مازوت على نحو ٤٩ ألف أسرة، وفي درعا تم توزيع

أكثر من ٢,٥ مليون لتر مازوت على أكثر من ١٥ ألف أسرة، أما في محافظة

القطر فتم توزيع نحو ١,٥ مليون لتر مازوت على ١١ ألف أسرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة

المعدنية أن التوزيع يتم على الأسر في المحافظات بكميات من ٥٠ لتراً و١٠٠ لتر و٢٠٠ لتر، حيث يتم توزيع الطلبات

على المحافظات وفق جدول التوزيع المخصص لكل محافظة، بكمية ٢٢ ألف لتر مازوت للطلب الواحد.

ولفت المصدر إلى أن مراكز التسجيل على مادة المازوت للتدفئة مستمرة

بتسجيل طلبات المواطنين في المحافظات، وفي محافظة دمشق تم

افتتاح أكثر من ٣٦ مركزاً للتسجيل على البطاقة الذكية.